المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

العدد (2146) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) أيار 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

تيار الأحرار: الحكومة جاءت من مبادرة الصدر 2

السيطرات تتحرش بالنساء.. وترمي منشورات تحمل أرقام هواتف! 7

روبرت ريدفورد وسيرة حياة ناقصة 10

الحكيم يؤكد .. ودولة القانون تشجع النائب المستقيل

كتل "السلة الواحدة" ترحب باستقالة عبد المهدي .. وقياديون: الشراكة تحتضر

□ بغداد / علي عبدالسادة

أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم استقالة نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي من منصبه.

ووجد سياسيون عراقيون أن الخطوة تؤشر بوضوح "مرض الشراكة" ونجاح الضغط الشعبي على الكتل السياسية.

وكانت المدى قد أطلقت حملة ضد صفقة السلة الواحدة واعتبرتها خرقاً دستورياً، فيما احتكم رئيس المؤسسة فخري كريم إلى القضاء للفصل في تهمة انتحال طارق الهاشمي صفة غير رسمية قبل جلسة التصويت.

الحكيم قال أمس الاثنين أن استقالة عبد المهدي كانت من المقرر أن تقدم في وقت سابق، إلا أن سفر رئيس الجمهورية حال دون ذلك وما أن عاد الرئيس سلمت الاستقالة إليه".

وجاءت الاستقالة في وقت ترددت أنباء عن أن المرجعية الدينية في النجف أعلنت موقفا شديد اللهجة من الكتل السياسية الممثلة في البرلمان، وأفادت مصادر "موثوقة" أنها "تعتبر أن نواب البرلمان الحالي لا يستحقون ما يتقاضون من رواتب".

وبينما تقول مصادر خاصة أن عبدالمهدي قدم الاستقالة للرئيس طالباني دون أن يذكر، بالتحديد، سببها وما يقف وراءها، لكن مقربين من القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى يؤكدون للمدى أن عبدالمهدي "ممتعض" من "حالة الفوضى" التي عمت مجلس الرئاسة خصوصا بعد التصويت، بسلة واحدة، على نواب ثلاث لطالباني.

وعلى ما تقول المصادر المقربة من المجلس الأعلى فإن عبد المهدي استقال اعتراضا على إدراج موضوع نواب رئيس الجمهورية ضمن الأزمة السياسية الحاصلة في البلاد إضافة إلى ما تسببت به من نقمة شعبية وعدم رضا لدى المرجعية الدينية مسألة تصويت البرلمان على ثلاثة نواب للرئيس.

إعلان الاستقالة أثار جدلا واسعا بين الفرقاء السياسيين، ولم يظهر أن نوابا عراقيين يستوعبون خطوة عبدالمهدي خصوصا وأنها تعلقت بالاستغناء عن منصب رسمي في الدولة. يقول قيادي في المجلس الأعلى للمدى أمس الاثنين انه "لا يعرف شيئا عن الاستقالة". وتابع: "هل استقال عبد المهدي بالفعل؟!".

لكن عبد الحسين عبطان، وهو قيادي آخر في تيار شهيد المحراب قال إن رئيس الجمهورية تحفظ على الاستقالة، وتوقع بان الرئيس لن يقبلها.

لكن تباين مواقف أعضاء تيار شهيد المحراب حسمه بشكل نهائي تأكيد زعيمه عمار الحكيم ظهر أمس بأن عبدالمهدي قدم الاستقالة بالفعل.

وحتى الساعة لم يعرف رسميا الموقف الرسمي للرئيس، رغم أنباء وتسريبات تتحدث عن محاولات سياسية يقوم بها سياسيون كبار لإقناع عبدالمهدي بالعدول عن قراره. لكن طالباني كان من المفترض أن يجتمع بعبدالمهدي لمعرفة أسباب استقالته.

ائتلاف دولة القانون، والذي دافع كثيرا عن خيار النواب الثلاث، ووجد في تنصيب مرشحه الخزاعي نائبا استحقاقا وطنيا مهما، رحب بخطوة عبدالمهدي.

يقول النائب عن دولة القانون عزت الشابندر للمدى إن قرار عبدالمهدي "خطوة في الاتجاه الصحيح".

وبينما تتباين المواقف السياسية حول قرار عبدالمهدي يترك زعيم المجلس الإسلامي الأعلى، عمار الحكيم العاصمة بغداد متوجها إلى النجف للقاء المرجعية الدينية، وتقول مصادر مطلعة إن الحكيم يحاول مناقشة قرار الاستقالة، لكن الأجواء في النجف، وتحديدا لدى المرجعية العليا، ليست بمعرض التصدي لهذا الملف في الوقت الراهن.

ويعود ذلك، إلى قناعة لدى المرجعية السياسية تكونت خلال الأزمة السياسية الأخيرة تفيد بعجز البرلمان الحالي عن تلبية حاجات الشارع العراقي، خصوصا مع ورود أنباء غير مؤكدة تفيد أن المرجعية تعتبر أن النواب لا يستحقون رواتبهم.

□ التفاصيل ص٣

بائع صور نادرة في شارع المتنبي ببغداد.. عدسة / أدهم يوسف

٣٠٠ مليون دولار تضيع في ٣ وزارات

□ متابعة / المدى

كشف عضو في لجنة النزاهة البرلمانية في مجلس النواب حسين الأسدي عن وجود قضايا فساد وصفها بالمرعبة في ثلاث وزارات في الحكومة، وقضايا أخرى تصل قيمتها إلى مبالغ تتجاوز الـ٣٠٠ مليون دولار.

وقال الأسدي إن لجنة النزاهة في مجلس النواب اكتشفت قضايا فساد بأرقام مرعبة تصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

وأوضح أن تلك الوزارات هي كل من: المالية، والكهرباء، والعدل، وهذا ما اثر على عمل تلك الوزارات، وخصوصا الكهرباء لما تحتويه من قضايا فساد متعلقة بشراء وتجهيز محطات الكهرباء.

وأشار الأسدي إلى انه من بين قضايا الفساد التي وضعت على طاولة لجنة النزاهة والتي ستناقش بعد عطلة مجلس النواب هي قضية شراء الأجهزة الكاشفة عن المتفجرات وصفقة الطائرات الكندية التي أبرمت ولم تسلم إلى اليوم.

الحكومة تتعرض إلى ضغوط لإعدام خلية فراس

□ بغداد / المدى

تتزايد ضغوط سياسية ونيابية وحقوقية على السلطات العراقية لتقديم ٢٥ عنصرا في تنظيم القاعدة إلى القضاء والاقتصاص منهم وإعدامهم سريعا اثر اعترافهم بمهاجمة حفل زفاف في منطقة التاجي بضواحي بغداد واغتصاب العروس، وقتلها وزوجها مع ٧٠ شخصا بينهم أطفال ونساء في عملية وصفت بأنها الأكثر إجراما التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة. ودعت وزيرة المرأة ابتهال الزيدي السلطات القضائية بإحالة المتورطين بما وصفتها بمذبحة العرس، التي ارتكبت عام ٢٠٠٦ واعتقل منفذوها مؤخرًا، إلى المحاكمة و"إنزال القصاص العادل بهم بأسرع وقت". وقالت "إن اعترافات المجرم فراس حسن فليح ومن معه فتحت جروحا غائرة لم تندمل وسردوا تفاصيل الحادثة المروعة التي هزت مشاعر كل العراقيين يومها ومنذ وقوعها وإلى يومنا هذا ترنو جميع عيون شعبنا لاسيما ذوي الضحايا إلى يد العدالة لتنال وتقتص من المجرمين الذين امتدت أياديهم الغادرة لتخطف بسمة عروس بريئة في ليلة زفافها".

المفوضية: الانتخابات البلدية مستحيلة .. حاليا

□ بغداد / المدى

في وقت رجحت لجنة الإقليم والمحافظات في مجلس النواب إجراء الانتخابات المحلية والبلدية في البلاد في أيلول المقبل، استبعدت المفوضية العليا للانتخابات ذلك.

ونقلت تقارير صحفية عن عضو لجنة الأقاليم البرلمانية زياد ذرب قوله إن لجنته ماضية قدما منذ أسابيع في التحضير لإجراء الانتخابات البلدية في جميع أنحاء البلاد، وأشار إلى إن "اللجنة خاطبت المفوضية حول إمكانية وتوقيت إجراء الانتخابات ووعدت المفوضية بتقديم تقرير مفصل عن استعداداتها والملاحظات التي تسجلها".

ولفت الذرب إلى "وجود معوقات تواجه العملية الانتخابية منها عدم توافق الكتل السياسية، وأوضح إن على الكتل السياسية إن تتوافق فيما بينها على إجراء الانتخابات بالإضافة إلى الحاجة في تعديل بعض فقرات قانون مجالس المحافظات وتوفير التخصيصات المالية إلى المفوضية لإجراء الانتخابات".

وعن الأنباء التي تحدثت عن صعوبة إجراء الانتخابات في غياب إحصاء سكاني، نفى الذرب ذلك بشكل مطلق ولفت إلى إن "هناك العديد من العمليات الانتخابية التي جرت استنادا على البطاقة التموينية التي تمتلكها جميع العائلات العراقية حتى في الأقضية والنواحي البعيدة الريفية".

إلا أن رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري قال إن الأمر بحاجة إلى مزيد من الوقت، مؤكدا عدم مقدرة إجراء هذه الانتخابات دون أن يكون هنالك تعديل على القانون.

وأضاف الحيدري في تصريحه لـ"المدى" أن هنالك جملة من المشاكل التي يجب التخلص منها بتعديل قانون الانتخابات وإعطاء الحرية للمفوضية في الاعتماد على مرجعية معينة بقاعدة البيانات، مبينا إن الاعتماد على قاعدة البيانات لوزارة التجارة أمر غير ممكن في هذه الانتخابات بسبب وجود تداخل بين الأقضية والنواحي فضلا عن استحداث نواح جديدة وتبديل أسماء أخرى، منّاشدا البرلمان في أن تعتمد على إحصائيات وزارة التخطيط أو الموارد المائية أو ما موجود في المحافظات.

ونفى الحيدري وصول أي رد من البرلمان بخصوص مناشدات المفوضية التي طالبت بإجراء التعديل على قانون الانتخابات وانه بانتظار ما يتم التوصل إليه كي تتم عملية التهيئة إلى الانتخابات.

الكتل بين مؤيد ومتردد ومراجع

دولة القانون: موقفنا من الانسحاب هو "اللاموقف"

□ بغداد / أياس حسام الساموك

تباينت مواقف الكتل السياسية في الانسحاب الاميركي من العراق. ففي وقت تفيد تسريبات خاصة بان إجماعا نسبيا سيحظى به قرار التمديد، لا يزال الفرقاء يتحفظون على التصريح بآرائهم.

ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر إن إعطاء موقف في الوقت الحالي مستحيل، معربا عن أمله في أن يتحقق الأمر بعد التأكد من جاهزية القوات الأمنية.

الشابندر الذي أبدى استغرابا من سؤال "المدى" حول موقف ائتلافه من قضية الانسحاب، قال "إن الوقت ما زال مبكرا لإبداء موقف نهائي من هذا الموضوع"، رابطا الموقف بـ"مدى جاهزية القوات الأمنية في سد الفراغ بعد الانسحاب الأميركي ومدى إمكاناتها في الرد على الهجمات الإرهابية فضلا عن مقدرتها في مواجهة أي اعتداء خارجي".

ويرجع الشابندر إلى سؤال طرحه احد الصحفيين على المالكي حول موقف الحكومة من الانسحاب وكانت الإجابة "إن دولا أرادت أن تعرف موقفي من الانسحاب فلم تستطع، هل من الممكن لصحفي أن يعرف ذلك"، الشابندر يقول "هذا هو موقفنا".

ائتلاف العراقية جدد انتقاده للمالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، معتبرا انه بدأ يلبس ثوب (القائد الضرورة) على حد وصف الناطق باسم القائمة، إلا انه هو الآخر رفض إعطاء موقف من الانسحاب دون التعرف على إمكانات القوات الأمنية.

ويقول النائب حيدر الملا إن "موقفنا مرتبط بمعرفتنا بقدرة القوات الأمنية على مستوى التدريب والتسليح والتجهيز ومسك الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية" متابعا "قدمنا طلبا معززا بـ ٧٥ توقيعا لتضييف المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ليشرح للبرلمان إمكانية القوات العسكرية لتتمكن العراقية من بلورة موقف حول الموضوع".

إلى ذلك، يبدي ائتلاف الكتل الكردستانية ترحيبه ببقاء جزء من القوات الأميركية على أساس ما يصفه بـ"المصلحة العامة"، مشددا على أن قرار التمديد سيكون عراقيا من دون الحاجة إلى عقد اتفاقية جديدة لاسيما مع وجود رغبة للجانب الأميركي للتمديد.

ويؤكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل بروازي أن ائتلاف الكتل الكردستانية يذهب مع بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد لحين إكمال تأهيل كل صنوف الجيش وباقي القوات المسلحة.

من جانب آخر، أكد النائب محمد البياتي أن المجلس الإسلامي يقف مع انسحاب القوات الأميركية، مستدركا بالقول "يجب أن تكون هنالك قوات عراقية جاهزية على جميع الأصعدة، الجوية والبرية لحماية البلاد".

وعن مدى جاهزية القوات العراقية يوضح البياتي "هذا الموضوع بحاجة إلى مناقشة مستفيضة بين مجلسي النواب والوزراء" واصفا إياها بـ"الفنية".

وعلى ما يبدو فإن التيار الصدري بات الوحيد الذي يؤكد ضرورة إنهاء وجود القوات الأميركية في العراق في نهاية العام الحالي، ويوضح النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي انه مع "عدم التمديد وبصورة نهائية ولن نتراجع عن موقفنا"، مشددا على ضرورة أن يكون هنالك تصعيد سياسي مع نهاية العام الحالي.

الافتتاحية

مئة يوم من الإذلال

الدولة التي يُراد لها أن تبقى في حاضنة (الخدّج)

(١) ■ بقلم / فخري كريم

بدأ العد التنازلي "لقيامة الحكومة" التي تحلُ على العراقيين مع حلول اليوم المئة من الوعد الحكومي بتحقيق المطالب الشعبية التي جرى التعبير عنها في المظاهرات الاحتجاجية التي عمت البلاد، وسقط في مواجهاتها السلمية مع القوات الحكومية العشرات من الشهداء والجرحى والمئات من المعتقلين.

ولأول مرة منذ انهيار النظام الاستبدادي في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ كشفت الحكومة في ظل "النظام الديمقراطي" عن مفهوم آخر للحوار مع المواطنين، وذلك بلغة الرصاص وخراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع، وهو ما لم تعتد الجماهير عليه في ظل الأنظمة الدكتاتورية المبادة وتحت سلطة البعث الصدامي، حيث كان مجرد التجرؤ بالتفكير المُضْمَر بالمعارضة يودي إلى التهلكة. لم تكن ثمة معارضة بالمعنى التقليدي والأولي للمعارضة آنذاك، فبقيت الاحتجاجات حبيسة الصدور وبانتظار حل "قدري" لإنقاذ البلاد والعباد من الدكتاتورية، التي ما أن سقطت حتى بدأت الناس تحلم بحياة تستطيع أن تعبر فيها عن احتجاجها وانتقاداتها، ورأت الناس أن التظاهر هو الوسيلة الأكثر ديمقراطية للتعبير عن مشاعرها ومواقفها، لكن الإجراءات المقابلة لم تكن ديمقراطية، فاستخدم الرصاص والخراطيم والغازات ومعها الاعتقالات.

كما لجأت حكومة ما بعد الاستبداد التصدي للحركات الجماهيرية إلى اعتماد الإشاعات والاتهامات لإجهاض التظاهرات أولا قبل أن تجرب الرصاص والاعتقالات الكيفية، كمأثرة تحسب لها.

ليست هذه مأثرة الحكومة الفريدة، وهنا لابد من الإيضاح أن ما اعنيه بالحكومة، يشمل كل الأطراف المشاركة فيها، رغم الادعاءات من هذا الطرف أو ذاك بالتميّز في الموقف إزاء السياسة والنهج والأساليب التي تعتمدها حكومة السيد المالكي في مختلف الاتجاهات والميادين، وفيها جميعاً من المآثر ما يشيب لها شعر الرضيع.

لقد راهنت الحكومة، كما يبدو على ثلاثة عوامل في استهانتها بالمطالب الشعبية، وركونها إلى السكينة في تجاوزها، والتقليل من تأثيرها. تمثل العامل الأول في تراجع الحركة الاحتجاجية الذي عبرت عنه، كما تسيء التقدير، محدودية تواصل التظاهرات في ساحة التحرير ببغداد، وغيابها تقريباً في المحافظات، والعامل الثاني، ينعكس في ما يبدو في فهم الحكومة وأطرافها للتحركات والتغيرات التي شهدتها المنطقة وعصفت بأنظمة شمولية مستبدة، منطلقة في هذا الفهم القاصر بأنها غير معنية بما يجري، وغير مشمولة باتجاه رياحها، لكون "نظامها ديمقراطي" يحظى بقبول الشعب واستفتي عليه في أكثر من مرة، وأخيرا ترى الحكومة أن الإصلاحات التي يجري الحديث عنها، تنطوي على "طابع تآمري" وعلى استهداف لها من قوى تترصد بالنظام الديمقراطي وتسعى للانقلاب عليه بمختلف الوسائل، ومنها خلق مناخ سياسي يمهد لإسقاطها عبر المظاهرات وتصعيد الحركة الاحتجاجية السلمية التي لا تعترف كما أكدت بطبيعتها "السلمية".

والمفارقة في منطق المحاججة التي تعتمدها الأطراف الحكومية في مواجهة النقمة الشعبية جراء الاستخفاف بما تقاسيه من معاناة شظف العيش وانعدام الخدمات وتوقف حركة الاقتصاد والمشاريع بما يكرس البطالة.. كانت المفارقة تكمن في الاعتقاد السائد في أوساط الحكومة المتنفذة بان قوى الاحتجاج والنقمة تستند إلى دوائر خارج محيط قواعدها الشعبية وناخبيها وطائفتها.!

وكان هذا المنطق يقود الحكومة إلى الاعتقاد بان استهدافها، إنما هو استهداف لمشروعها في "إزالة المظلومية التاريخية" عمّن تدعي تمثيلها لهم دون وجه حق في مثل هذا "التمثيل" وهو ما أكدته سياستها ونهجها العملي الذي لا يستجيبُ ولا يلبي الحدود الدنيا مما تنتظره جماهيرها المباشرة، ناهيك عن الأوساط والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى خارج دائرة التمثيل المقصودة، إذا استثنينا المستفيدين المباشرين من أفضال وغنائم السلطة والنخبة الحزبية الضيقة المحيطة بها وبطانتها.

إن الكتل الحاكمة، بغض النظر عن مستوى تمثيلها ومواقعها، لا ترى بوضوح قوة العاصفة التي هدّتْ أنظمة وقيادات تلبّسَها الشعور بديمومة وخلود سلطتها وأوهامها بان الزمن كفيل بتجاوز مفاسدها وتجريد الذاكرة الجمعية من وقائع تلك المفاسد ونهب المال العام والتعدي على المواطنين. وهذا الوهم كان دائما وراء تمادي الحكام والأنظمة في مصادرة إرادة الشعب والتضييق على حقوقه وحرياته، عبر سلسلة من المراحل التمهيدية وصولاً إلى فرض سطوتها وتكريس الاستبداد في الحلة السياسية وتقويض أركان الدولة المدنية.

ويرتبط بهذه النظرة السياسية القاصرة للطبقة الحاكمة ونخبتها من "حديثي النعمة" من الفاسدين ونهّابي المال العام، عدم التمييز بين "النظام" و"الحكومة" أو ربما يفتعلون عدم المعرفة بالفرق الجوهري بينهما، لكي يتمكنوا من اعتبار أي معارضة أو موقف أو تظاهرة ضد الحكومة على أنها تآمر يستهدف إسقاط النظام "الديمقراطي". ومن هذا المنطلق جرى التصدي للمظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح بالرصاص وخراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع والاعتقالات الكيفية والتعذيب اللا إنساني.

وإذا ما قمنا بجرد منصف لما قامت به الحكومة، وأؤكد ثانية المعنى الشمولي للحكومة التي تضُم السلطات الثلاث وتوابعها، فان النتيجة ستكون لغير صالحها دون أدنى شك، بل أنها ستقود إلى المزيد من عزلتها وعجزها عن تلبية أي مطلب جماهيري، حتى على مستوى التمنيات والآمال المؤجلة. ولم تعد هذه النتيجة "صادمة" للحس الشعبي العام، لان الملايين أدركت بتجربتها خلال السنوات التي أعقبت سقوط الدكتاتورية، وبفعل معايشتها للنخب الحاكمة الجديدة ومشروعها المبني على المحاصصة الطائفية والتوافق الحزبي على الغنائم الحرام، أن هذه الصيغة في الحكم عاجزة عن تحقيق أي خطوة في اتجاه تكريس إرادة المواطنة، واستكمال بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، دولة القانون والحريات وحقوق الإنسان، وبدون إنجاز ذلك يستحيل تجاوز المظاهر السلبية الخطيرة التي تقف في أساس الخراب العام وإنهاك المواطنين بكل ما يؤدي إلى المزيد مما يعانون منه.

فالنتائج المرجوّة عن الأيام التسعين من الوعد المئوي للحكومة، وهي الفترة الافتراضية لإجراء مقدمات الإصلاح السياسي والاقتصادي والخدمي في البلاد، تم التنصل منها في الأسبوع الأول من الوعد، بإعلان رئيس مجلس النواب بان أكثر من تسعين بالمئة من مطالب المحتجين هي من مسؤولية الحكومة!، وبدورهم أعلن ممثلون وناطقون باسم الحكومة بان تكبيل الحكومة بمثل هذه المطالب وفي فترة مئة يوم، إنما هو أكثر من تعجيز، بل تطوع وزير سابق ونائب رئيس حالي، بالإعلان الصريح، بان الشعب كله لو خرج إلى الشارع فانه لا يستطيع فرض أكثر مما هو متحقق.! وفي ظني أن هذا المسؤول في التحالف الوطني الحاكم كان أوفر حظا في التعبير عن واقع الحال الذي تتمرغ الحكومة في دوّامته، واقرب إلى قراءة تفكيرها ونهجها وتوجهها وموقفها من الرأي العام وأماني الناس المجهضة.

يبقى بعد ذلك ضرورة الاعتراف بالمآثر التي أضافتها الحكومة وقادة الكتل البرلمانية إلى رصيد مآثرها منذ استقدامها إلى قيادة السلطة عبر صناديق الانتخاب وإرادة من أصبحوا ضحايا سياستها بعد أن كانوا أولياء نعمتها.. وهذه المآثر تتنوع ميادينها وتأثيراتها والنتائج المترتبة عليها في قادم الأيام والمستقبل، وفي مقدمتها، "الدوس" على الدستور وخرقه بقرار من قادة الكتل، باستحداثهم "السلة الفاسدة" لانتخاب نواب رئيس الجمهورية، وقبلها المرور على انتحال صفة "نائب رئيس" تزويراً.. ومساهمة السلطة التشريعية ورئيسها في فبركة تبرير هذا الخرق الفض، والسابقة اللا دستورية المنافية للمبادئ والقيم الديمقراطية وأخلاقياتها، دون تبرئة السلطة القضائية من هذا الانتهاك الدستوري الذي يدخل التصدي له في صلب مهام سلطة القضاء ومسؤولياته، وحتى من دون حاجة لتنبيه أو دعوى قضائية أو مطالبة سياسية.

ورغم أن هذه المأثرة للأيام المئة تكفي وتفيض، لأنها تعني من وجهة دستورية، إجهاض النظام الديمقراطي وتهديم قاعدته وأساسه الضامن، فان الفترة المضنية كانت حاملة للعديد من المظاهر المخلة والتدابير المتعارضة والمناقضة للديمقراطية ومبادئها الأساسية.

فقد شهدت الفترة المئوية، وهي لم تنته بعد تحويل الجيش من قوة دفاع عن الوطن ورادع للعدوان عليه وضمانة للسيادة والاستقلال الوطني إلى أداة فضة بيد الحكومة وسلطاتها لقمع الاحتجاجات الشعبية وملاحقة المحتجين وتعذيب المعتقلين بنفس أساليب النظام المقهور.. وأصبحت الملاحقات والمداهمات دون مذكرات قضائية، وبصورة كيفية ظاهرة لا تواجه بالإنكار واتخاذ الإجراءات الرادعة للقائمين بها والمنفذين لها.

والمثير للاستغراب والسخرية المرة أن الأجهزة الاستخبارية حديثة العهد، وهي متعددة متوزعة الصلاحيات، تمكنت بكفاءة عالية من التغلغل أو بالمصطلح الأمني "اختراق" صفوف الشباب المناصر "للنظام الديمقراطي" وكشف الناشطين فيه، والعمل على شراء ذمم بعضهم وكسر إرادتهم، وكأن هؤلاء هم "خلايا الإرهاب والتكفير" المطلوب النفاذ إلى تنظيماتها وحماية المواطنين من شرورها وآثامها، وهو ما لم تستطع القيام به، رغم كل الادعاءات والتصريحات، وهذا ما تؤكده عمليات التفجير والتفخيخ والاغتيالات بالكواتم المتواصلة.

إما سائر الشكاوى والمطالب فهي تظل وعداً قابلاً للتأجيل والتسويف مادام التواطؤ بين الكتل وقادتها أداة إدارة شؤون الدولة بعد أن تأكد ذلك باغتيالهم للدستور ووضع إرادتهم فوق مبادئه وقيمه وبديلاً له في البرلمان والقرارات المصيرية.

إن الحكومة وقادة الكتل فوق ذلك كله، لهم (الفضل) في الخروج على رأي مرجعيتهم التي لطالما استخدموها في الانتخابات والمراحل الحرجة التي مروا بها، وادعوا بأفضالها عليهم في وصولهم إلى مواقع السلطة، حين ضربوا عرض الحائط بمطالبتها العلنية بوضع حد للفساد المستشري في الدولة، وإيقاف هدر المال العام والتعدي على حقوق المواطنين، وأخيرا تحديهم لمرجعيتهم التي أعلنت رفضها للسلة الفاسدة لنواب الرئيس، وتقديرها الصائب لعدم جواز المناصب الفائضة في الوزارة والرئاسة وإرهاق الدولة بالرواتب والامتيازات وغيرها من مظاهر نهب المال العام.

وهل بعد هذا من داع لتعداد مآثر المئة يوم التي لم تكتمل بعد، كما هو حال الدولة "الخديجة" التي يسعى البعض لإبقائها لفترة أطول في الحضانة الاصطناعية.!